

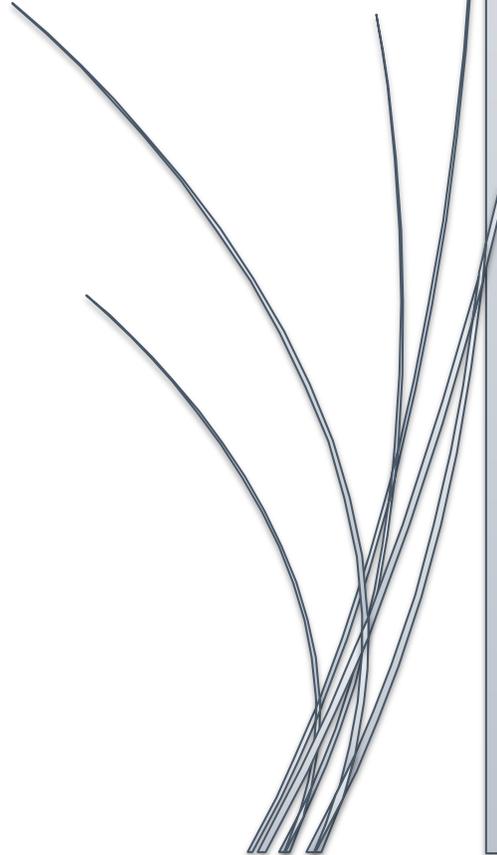
خيارات القوائم العربيّة بين انسحاب سيلمان و اقتحامات الأقصى

نيسان 2022

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكرمل



شهدت الساحة السياسيّة في إسرائيل، في الشهر الأخير، تقلّبات تحمّل إمكانات لتحولات سياسيّة جدّية. ففي بداية شهر نيسان أعلنت، على نحوٍ مفاجئ، عضوة الكنيست عديت سيلمان رئيسة التحالف الحكوميّ في الكنيست، من كتلة "يميننا"، انسحابها من الائتلاف الحاكم. هذا الانسحاب يُفقد الائتلاف الأغلبية الهشة التي كانت له في الكنيست؛ إذ تراجع عدد أعضائه من 61 عضو كنيست (من أصل 120) إلى 60 عضوًا.

بعد مرور نحو أسبوع على قرار انسحاب سيلمان، اندلعت مواجهات بين المصلّين الفلسطينيين وقوّات الاحتلال في باحات الأقصى، على أثر ازدياد اقتحامات مجموعات من اليهود المتديّنين (التابعين لتيارات الصهيونية الدينية) لباحات الأقصى. قمع الشرطة للمصلّين واستعمال العنف تجاههم وزيادة التوتر الأمنيّ، بالتزامن مع استقالة سيلمان إلى جانب موجة تحريضيّة جديدة ضدّ الفلسطينيين، فضلًا عن الوضع الأمنيّ المتوتر والقابل للانفجار، كلّ هذا أنتج ارتباكًا سياسيًا جدّيًا وخَلط الأوراق لدى مركّبات التحالف الهشّ، ولا سيّما لدى القائمة العربيّة الموحّدة، وخَلق تهديدًا جدّيًا لاستمرار التحالف الحكوميّ.

أعاد الارتباك السياسيّ القائمة المشتركة إلى الصورة، وأصبح لها دور مهمّ قد يحسم الخيارات السياسيّة المستقبلية، من بينها -على سبيل المثال- حلّ الكنيست والذهاب إلى انتخابات مبكرة، أو منح الحكومة طوق نجاة لفترةٍ ما، بعد أن حسمت القائمة العربيّة الموحّدة أمرها قبل اندلاع المواجهات في القدس بالاستمرار في التحالف الحكوميّ على الرغم من تراجع عدد أعضاء التحالف. بيّد أنّ أحداث القدس واقتحامات باحات المسجد الأقصى غيرت الحال، وزادت الضغط على القائمة العربيّة الموحّدة للانسحاب من التحالف الحكوميّ.

تُراجع هذه الورقة خيارات القائمتين العربيّتين في الكنيست على ضوء المستجدات السياسيّة والأمنية في الشهر الأخير، وترى أنّ ثمة تأثيرات سياسيّة متناقضة ستزيد من التصدّع السياسيّ داخل المجتمع العربيّ وبين الأحزاب العربيّة، ولا سيّما بعد أحداث القدس والأقصى، وترى أنّ خيارات الأحزاب العربيّة أمست محدودة.

العودة إلى الواجهة

لم يمنح انسحاب سيلمان من التحالف الحاكم أغلبيةً للمعارضة برئاسة نتياهو (54 عضو كنيست)، ولن يسعفها لحلّ الكنيست انشقاق /انسحاب عضو آخر من التحالف الحكوميّ. وبحسب هذه الصورة، فإنّ أيّ محاولة لحلّ الكنيست والذهاب إلى انتخابات مبكرة ستكون متعلّقة بقرار القائمة المشتركة (6 أعضاء) وموقفها. علاوة على ذلك، لم تتشكّل أغلبية، حتّى الآن، لاقتراح قانون يحجب الثقة عن الحكومة ويرشّح نتياهو لرئاسة حكومة جديدة.

القائمة المشتركة... تخبط دون خيارات

أعدت استقالة سيلمان القائمة المشتركة -وإن مؤقتًا- إلى مركز الأحداث، لأنها قد تحسم الخيارات في المشهد السياسي الإسرائيلي. ويبدو أن الارتباك وتعدد الخيارات الصعبة قد باتا من نصيب القائمة المشتركة؛ فهي ليست شريكة في التحالف الحكومي وتعارضه، وفي الوقت ذاته هي ليست جزءًا بنيويًا من المعارضة الرسمية بقيادة نتياهو. وقد أعربت القائمة المشتركة مرارًا عن معارضتها لسياسات الحكومة في ما يتعلق بالمجتمع العربي والقضية الفلسطينية، ووضّحت أن "إنجازات" القائمة العربية الموحدة هي إنجازات وهمية ومنقوصة، منها -على سبيل المثال- قانون الكهرباء، والسياسات تجاه المجتمع العربي البدوي في النقب، واقتحامات الأقصى المتكررة، وتعزيز وتوسيع الاستيطان، فضلًا عن تجميد المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية.

في هذه الأجواء، تراوحت خيارات المشتركة بين اثنين: دعم قانون حل الكنيست والذهاب إلى انتخابات مبكرة، مع احتمال نظري لعودة نتياهو إلى منصب رئاسة الوزراء، الأمر الذي يتناقض مع شعار وأحد أهداف القائمة المشتركة الذي تصدّر حملاتها الانتخابية الأخيرة؛ أو أن تصبح شبكة أمان خارجية للحكومة الحالية، إما عن طريق التصويت ضدّ قانون حل الكنيست أو الامتناع عن التصويت عليه، الأمر الذي يتناقض مع مواقفها ضدّ دخول القائمة العربية الموحدة للتحالف، وبذلك تضرب شرعية هذه الانتقادات ومعارضتها لقرارات وسياسات الحكومة الراهنة، وتمنح طوق أمان وشرعية سياسية للقائمة العربية الموحدة ونهجها، وهي منافستها الأساسية في الساحة السياسية العربية المحلية، فضلًا عن أن القائمة المشتركة معنية بإثبات فشل تجربة القائمة العربية الموحدة في الدخول إلى الائتلاف بشروط اليمين المتطرف.

من هنا، كان من المتوقع أن يكون موقف القائمة المشتركة واضحًا مع إسقاط الحكومة، وإن كان هذا يعني الذهاب إلى انتخابات مبكرة. لكن على أرض الواقع كانت حالة القائمة المشتركة أكثر تعقيدًا، وبدا أن عليها أن تتخطى عدّة مطبات سياسية خارجية وداخلية أهمها تعدد وجهات النظر داخل القائمة المشتركة المركبة من ثلاثة أحزاب لها مواقف متباينة إلى حدٍ ما من قضية التصويت على قانون حل الكنيست. فهناك من أعلن دون تأناة أن على القائمة المشتركة أن تسعى لحل الكنيست وتبكير موعد الانتخابات، على نحو ما وضّح النائب سامي أبو شحادة (التجمّع الوطني الديمقراطي) في مقابلات إعلامية بعد استقالة سيلمان؛ إذ صرّح أن "المشتركة تتجه نحو التصويت لحل الكنيست بعد عودتها من العطلة"¹ وفي مقابلة أخرى قال: "لن تكون المشتركة أداة وشبكة أمان لحكومة تستهدف كل ما هو عربي وفلسطيني وتتوغّل في سياسات الاحتلال والاقتلاع والتهجير"². كذلك كان موقف الجبهة واضحًا في الأيام الأولى بعد استقالة سيلمان بعدم منح الحكومة

¹ مكان. (2022، 12 نيسان). سامي أبو شحادة: المشتركة تتجه نحو التصويت لحل الكنيست بعد عودتها من العطلة. [مكان](#).

² أبو شحادة، سامي (@Sami Abou Shahadeh). (2022، 10 نيسان). حول الأزمة التي تعصف بحكومة بينت وموقفنا الذي يرفض أن نكون أدوات وشبكة أمان تستهدف كل ما هو عربي (فيديو). [فيسوك](#).

شبكة أمان وإن أدّى ذلك إلى تكبير الانتخابات.³ صرّح النائب أيمن عودة في مقابلة مع صحيفة "الاتحاد" قائلاً: "هنالك من يطلب من المشتركة الانضمام للحكومة أو التهديد بالبدل. ولكننا نحن لا يمكن أن نقبل لشعبنا ومعه القوى الديمقراطية أن يكون أسيراً بين فكّي اليمين الاستيطاني واليمين الفاشي! نحن ضدّ هذه المعادلة برمّتها [...] هل هذه الحكومة بقادتها شاكيد وإلّكين وقارا وأورباخ مستعدّون لقبول المشتركة بقيّمها؟ أو مستعدّون لتنفيذ جزء من برنامجها من أجل السلام والمساواة، أم أنّه تحت طائلة التهديد باليمين الفاشي يجب على المشتركة أن تتخلّى عن قيّمها وتذهب مع حكومة يمينيّة معادية؟! هذا عبث سياسي".⁴

في المقابل، كان هناك من دعا إلى التروّي وإلى فحص إمكانيّات ابتزاز "إنجازات" عينيّة من حكومة بنت-لبيد، بعد أن تحوّلت القائمة المشتركة إلى "بيضة القبان" في التحالف الحكوميّ أو توفير شبكة أمان دائمة للحكومة، كما تبين من مواقف النائب أحمد الطيبي. فوفقاً لما نشره الصحفيّ محمّد مجادلة، حركة العربيّة للتغيير "لا يمكنها المشاركة في التحالف الحاليّ، لأنّه من أقى الحكومات وأشدّها عنصريّة تجاه المجتمع العربيّ، ولأنّه يُعمّق الاحتلال، ولأنّه منع لمّ شمل العائلات العربيّة، ويسمح باقتحام باحات المسجد الأقصى".⁵ كذلك وضّح الصحفيّ وديع عواودة، استناداً إلى مصادر في الحركة العربيّة للتغيير، أنّها "معنيّة بفحص إمكانيّات تعاون موضوعيّة مع الحكومة للحصول على بعض الإنجازات، لكي تسحب ادعاء القائمة العربيّة الموخّدة أنّ نهجها هو من ينجح بتحقيق بعض الإنجازات للمجتمع العربيّ، لكن دون أن توقّر شبكة أمان ثابتة للحكومة، ودون أن تتسرّع بحلّ الكنيست والذهاب لانتخابات".⁶

تصدّر موقف القائمة المشتركة اهتمام الإعلام الإسرائيليّ والمشهد السياسيّ، وبقي كذلك حتّى اندلاع المواجهات في القدس واقتحامات الأقصى وتصديّ الشباب الفلسطينيّ لقوّات الأمن الإسرائيليّة، والاعتقالات والإصابات في صفوف المصلّين. بعد أحداث القدس، بات من الصعب أن تُقدّم القائمة المشتركة على أيّ تعاون مع الحكومة، أو أن تمنح شبكة أمان مؤقتة لها، وبات خيارها الوحيد في الوضع الراهن هو دعم اقتراح قانون حلّ الكنيست إنْ عُرض على الكنيست للتصويت عليه. بهذا المعنى سحبت أحداث القدس البساط عن أيّ محاولة للمناورة السياسيّة من قبل القائمة المشتركة وحسمت خياراتها.

القائمة الموخّدة... تقليص الأضرار

كان خيار القائمة العربيّة الموخّدة بعد استقالة سيلمان واضحاً ووحيداً، وهو الاستمرار في التحالف الحكوميّ، ومحاولة إنقاذ التحالف من التفكك التام. في مقابلة مع برنامج "لقاء مع الصحافة" في القناة 12، قال منصور عبّاس: "لا أندم على

³ خوري، جاك؛ وهاوزر-طوف، ميخائيل؛ وشبيجل، نوعا. (2022، 6 نيسان). رئيس القائمة المشتركة: لن نساعد بنت في إنقاذ حكومته، ويبدو أنّنا سنذهب إلى انتخابات. [هآرتس](#). [بالعبريّة]

⁴ مصاروة، حسن. (2022، 8 نيسان). نواب الجبهة في حديث لـ "الاتحاد" عن أزمة الحكومة ومصيرها وإستراتيجية القائمة المشتركة. [الاتحاد](#).

⁵ مجادلة، محمّد (مضيف). (2022، 14 نيسان). مقابلة مع النائب أحمد طيبي في إذاعة "راديو الناس" (تسجيل صوتي). [راديو الناس](#).

⁶ عواودة، وديع. (2022، 7 نيسان). لن يُسقطوا، لن يُنقذوا. معضلة المشتركة. [محادثة محلّية \("سيخاه كوميث"\)](#). [بالعبريّة]

انضمامي إلى التحالف. نحن مقتنعون أنّ هذه السيرورة وهذا النهج صحيحان، وهي شراكة جيّدة نمارس من خلالها المواطنة [...] ليس الهدف هو إسقاط الحكومة. الهدف هو الحفاظ على الإنجازات التي تحققت لصالح المجتمع العربي".⁷ ووضّح أنّه لن يدعم حكومة برئاسة نتنياهو في هذه المرحلة، وأنّه يسعى لكي تكمل الحكومة ولايتها بالكامل.⁸

غيّرت أحداث القدس الأخيرة الحالة السياسيّة، وبات استمرار مشاركة الموحّدة في التحالف الحكوميّ أصعب وأكثر كلفة في الشارع العربيّ، وعلّت الأصوات المطالبة بخروجها من التحالف الحكوميّ، وللمرّة الأولى جاءت مثل هذه التصريحات من قبل قيادات بارزة داخل القائمة الموحّدة والحركة الإسلاميّة.

فبعد اعتداءات الشرطة على المسجد الأقصى يوم الجمعة الموافق لـ 2022/04/15، باتت الموحّدة محرّجة جدًّا أمام جمهورها. ولامتصاص الغضب الشعبيّ، أصدرت القائمة العربيّة الموحّدة بيانًا أدانت فيه "الأحداث المرفوضة فجر اليوم الجمعة والتي كانت ذروتها اقتحام المسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمة، أكّدت القائمة العربيّة الموحّدة أنّ نواب الموحّدة ومنذ أسابيع قبل بداية رمضان ولغاية اليوم يبذلون جهدهم لمنع هذه الاقتحامات والانتهاكات لحرمة الأقصى المبارك وجمهور المصلّين، ويؤكّدون أنّ الحلّ الحقيقيّ يكمن في منع أيّ شخص غير مسلم من اقتحام المسجد الأقصى تحت مسمّيات وذرائع مختلفة. فالمسجد الأقصى المبارك حقّ خالص للمسلمين، وفي الاقتحامات اليوميّة المتكرّرة تَعَدّى على هذا الحقّ الخالص، واستجلاب لردود فعل غاضبة".⁹

لم يردع هذا البيان النائب مازن غنايم (الموحّدة) عن إرسال رسالة تهديد إلى رئيس الحكومة بنت قال فيها: "إذا لم تتوقف ممارسات القوّات الإسرائيليّة في الحرم القدسيّ الشريف سأستقيل من الائتلاف".¹⁰

بعد رسالة غنايم وازدياد الانتقادات للقائمة العربيّة الموحّدة، أصدرت الحركة الإسلاميّة بيانًا آخر يوضّح موقف الحركة من أحداث القدس، ويستنكر ممارسات قوّات الأمن، دون أن يوضّح كيف ستتصرّف القائمة العربيّة الموحّدة بشأن ما يحدث في التحالف الحكوميّ، ومما جاء في البيان: "حيال هذه المخاطر التي تهدّد مسجداً الأقصى، ندعو أهلنا في الداخل الفلسطينيّ والقدس الشريف وبالذات في هذه الأيّام لتكثيف شدّ الرحال والرباط داخل المسجد الأقصى المبارك، وأن يبقى عامرًا بالمصلّين والمعتكفين. وسنضاعف أعداد حافلات مشروع قوافل الأقصى في هذه الأيّام. كما أصدرت الحركة الإسلاميّة تعليماتها للقائمة العربيّة الموحّدة بعمل كلّ ما يلزم للضغط على الحكومة والشرطة من أجل وقف مثل هذه الاعتداءات ومنع حدوثها وللإفراج الفوريّ عن جميع المعتقلين".¹¹

⁷ مغرّيف أونلاين. (2022، 9 نيسان). بعد الارتباك السياسيّ: سُئل عباس عن دعم نتنياهو وأجاب إجابة قاطعة. [مغرّيف أونلاين](#). [بالعبريّة]

⁸ المصدر السابق.

⁹ الصنّارة. (2022، 15 نيسان). القائمة الموحّدة: نرفض وندين أيّ اقتحام للمسجد الأقصى ونبذل جهدنا لمنع انتهاك حرمة. [الصنّارة](#).

¹⁰ كلّ العرب. (2022، 15 نيسان). مازن غنايم يهدّد بالانسحاب من الائتلاف ويوجّه رسالة لبينيت: أوقفوا نشاطات القوّات بالأقصى والآلأ سأسْتقيل. [كلّ العرب](#).

¹¹ الصنّارة. (2022، 15 نيسان). الحركة الإسلاميّة: اقتحام المسجد الأقصى المبارك والاعتداء على المصلّين بهذه الهمجية جريمة نكراء. [الصنّارة](#).

أفضى استمرار اقتحامات باحات الأقصى وتنكيل الشرطة بالمصلّين في الأقصى إلى ردود فعل أكثر حدّة، حتّى من داخل صفوف الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة. ففي 2022/04/17، أصدر الشيخ د. محمّد سلامة حسن، المرجعيّة الدينيّة في القائمة العربيّة الموحّدة، نداءً إلى أعضاء الموحّدة بالانسحاب من التحالف على أثر أحداث الأقصى، جاء فيه "يا نواب الموحّدة، انتصروا لأقصاصكم ومسرى نبيكم صلّى الله عليه وسلّم، وانسحبوا فوراً من ائتلاف جائر يستهدف أقدس مقدّساتنا في فلسطين وبلاد الشام. لا ردّ الله حكومة تعتدي عبّر شرطتها ووحداها على الأطفال والنساء والشيوخ والشبان والصحفيّين والحراس والعاملين، ولا تُبالوا بمن يقول: ما البديل؟"¹²

وفي التاريخ ذاته، عقد مجلس الشورى في الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة اجتماعاً طارئاً لبحث التطوّرات الميدانيّة والسياسيّة والموقف المحرّج الذي وقعت فيه القائمة العربيّة الموحّدة. وقد قرّر مجلس الشورى تعليق عضويّة القائمة العربيّة الموحّدة في الكنيست والائتلاف الحكوميّ، ودعا سائر الأحزاب العربيّة إلى اتّخاذ خطوة مشابهة حتّى التوصل إلى حلّ نهائيّ بشأن الاعتداءات على المسجد الأقصى.¹³ بعد ذلك، أصدرت القائمة العربيّة الموحّدة بياناً أعلنت فيه قرارها "تعليق" عضويّتها في الائتلاف الحكوميّ الإسرائيليّ والكنيست.¹⁴

وفي 2022/04/18، كتب رئيس الحركة الإسلاميّة السابق ورئيس القائمة العربيّة الموحّدة، إبراهيم عبد الله صرصور، على صفحته عبّر الفيسبوك: "المطلوب انسحاب من الائتلاف الحكوميّ، وليس تجميد أو تهديد باستقالة جماعيّة من الكنيست [...] الحركة الإسلاميّة لا تحتل أيّة مناورات في هذا الشأن!"¹⁵

من الواضح أنّ القائمة العربيّة الموحّدة والحركة الإسلاميّة محرّجان جدّاً من أحداث القدس، ومن استمرار الحكومة الحاليّة في تطبيق سياسات عنصريّة تجاه المجتمع العربيّ، دون أن يغيّر دخول الموحّدة في التحالف الحكوميّ السياسات تغييراً جديّاً. فمن جهة، انسحاب الموحّدة من الحكومة في هذه الفترة سيّعي إعلان فشل "النهج الجديد" و "نهج التأثير" الذي روّجت له القائمة العربيّة الموحّدة منذ انتخابات آذار الأخيرة وتفكيكها للقائمة المشتركة، دون أن تحقّق إنجازات جديّة يمكن عرضها على الناخب العربيّ إنّ صُدّق على تكبير موعد الانتخابات. ومن جهة أخرى، استمرار المشاركة في التحالف في ظلّ سياسات الحكومة الحاليّة قد يؤدّي إلى خسائر إضافية في المستقبل، ولا سيّما أنّ الحكومة فاقدة للأغليبيّة البرلمانيّة، ويمكن أن تسقط خلال فترة ليست ببعيدة، لأسباب أيديولوجيّة صهيونيّة تأتي من أحزاب اليمين -ولا سيّما حزب رئيس الوزراء الحاليّ "يميننا".

¹² حسن، محمّد سلامة (@AbuAliMuhammedSalamehHasan). (2022، 17 نيسان). نداء عاجل إلى القائمة العربيّة الموحّدة شركة الائتلاف الحكوميّ الحاليّ بزعامة "بنيت" (فيديو). [فيسبوك](#).

¹³ عرب 48. (2022، 17 نيسان). "الموحّدة" تقرّر تعليق عضويّتها في الائتلاف والكنيست... بالتنسيق مع بينيت وليبيد. [عرب 48](#).

¹⁴ المصدر السابق.

¹⁵ الاتّحاد. (2022، 18 نيسان). إبراهيم صرصور: المطلوب انسحاب فوريّ من الحكومة بدون مناورات وتهديدات. [الاتّحاد](#).

خاتمة: نقطة خلاف جديدة في المشهد السياسي العربي

أدت المتغيرات السياسيّة في الشهر الأخير إلى احتدام النقاش السياسيّ بين أفراد المجتمع العربيّ، إلى جانب الاحتدام بين القائمة المشتركة والقائمة العربيّة الموحّدة، بشأن التصرّف وماهيّة الموقف الأفضل للمجتمع العربيّ وللعمل السياسيّ والتمثيل البرلمانيّ. من الواضح أنّ الحالة السياسيّة تضيف مدمًا إلى التصدّع السياسيّ الذي نما داخل المجتمع العربيّ وبين القوائم العربيّة في الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة في آذار عام 2021، بشأن المشاركة في التحالف الحكوميّ، وتزيد من حدّة التوتر بين القائمة المشتركة والقائمة العربيّة الموحّدة.

منذ تشكيل حكومة بنت-لبيد، سعت الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة إلى تعميق مشروع التأثير والإنجازات، ظلًا منها أنّها تُسهم في تحسين القضايا المعيشيّة للمواطنين العرب، مع تغييب البعد الوطنيّ الجماعيّ والقضيّة الفلسطينيّة، وقبول طبيعة إسرائيليّ كدولة يهوديّة، أي الخضوع لشروط اليمين المتطرّف، وتعزيز خطاها المحافظ اجتماعيًا لضمان الشرعيّة الجماهيريّة. في المقابل، تراجعت -وإنّ على نحوٍ مؤقت- القائمة المشتركة عن خطاب التأثير، ولجأت لإقناع المجتمع أنّ مشروعها يُمكن أن يحقق إنجازات دون التنازل عن مطلب حلّ القضيّة الفلسطينيّة وإنهاء الاحتلال وتحقيق مساواة للمجتمع الفلسطينيّ، لكن دون تحديّ جوهر الدولة.

عزّز انسحاب النائبة سيلمان الحاجة لدى القوائم العربيّة إلى اتّخاذ قرار وحسم خياراتها. فكان على القائمة المشتركة أن تقرّر كيف ستتصرّف وفُق السيناريوهات المتوقّعة (على سبيل المثال: في حالة نجاح المعارضة في إقناع عضو آخر بالانسحاب من التحالف والانضمام إليها وتقديم قانون حلّ الكنيست). سرّعت أحداث القدس والهجمة على المسجد الأقصى من حسم موقف المشتركة التي لا يمكنها بعد الآن المناورة أمام حكومة بنت-لبيد، وخيارها الوحيد في حال حدوث انسحاب آخر من التحالف هو دعم قانون حلّ الكنيست. أمّا القائمة العربيّة الموحّدة، فما زالت تناور وتحاول تخطّي الأزمة الحاليّة بأقلّ قدر من الضرر، فتمدّد وتجمّد مشاركتها في التحالف دون أن تنوي فعلاً بالانسحاب حاليًا. وقد تؤدي هشاشة التحالف الحكوميّ وإمكانيّة تفكيكه من قِبَل نواب أعضاء حزب "يميننا" الحاكم، في نهاية المطاف، إلى انسحاب القائمة العربيّة الموحّدة من التحالف في أيّ أزمة مستقبلية لتقليل خسائرها الانتخابيّة وترميم مكانتها السياسيّة. مع ازدياد الانتقادات لتصرّف الموحّدة، ولا سيّما تلك التي تصدر من داخلها من قِبَل قيادات سابقة للموحّدة والإسلاميّة.

بعد أن تعثّرت تجربة القائمة العربيّة في سياسة الإنجازات، هل ستعود إلى مقاعد المعارضة، أم ستتحالف مع أيّ حكومة جديدة دون الاكتراث للثمن؟ وهل اقتراح الانسحاب من العمل البرلمانيّ واردٌ في أجندات الأحزاب العربيّة؟ تلك خيارات لم نسلطّ الضوء عليها، غير أنّها واردة وتستدعي نقاشًا جذريًا.